بالنصب على الحكاية مع باقي المثل في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف اي منه
الأمثال او منه الباب لهذا الكلام في حالة كون الكلاب منصوبا على تقدير
فعل غير ظاهر بل مقدر ويجوز في نصبها انه مفعول مطلق محذوف العامل اي
انصبه نصبا وتقدير الفعل الذي نصب به الكلاب مثل
اوارك الكتاب او أرسل الكلاب وقدره سيبويه مثل قال في باب المفعول
وقولهم الظباء على البقر بالنصب معناه مثل فيقدر هنا مثل أيضا كما
قدره سيبويه وتقله في شرح المفصل عن غيره او غيره منه تحاوسل او ارك
او ارفع او غير ذلك مما يقتضيه المقام هذا وجه الاعراب في رواية النصب وعليه
اقتصر جماهير النحاة . واما رواية الرفع فأوما البرقوقي تبعا لأصله فقوله وان تأ اي
ترد شبطة جواب طلب رفع الكلاب اي فلما أتى بطلب مرفوعة وقوله نحه بالجزم كأنه
جواب الأمر كأن قيل ان ترفعه نحه صوابا منه كقولهم ائت البيت فالجو دخل منه ضوءا
لأنه صفته فقدم عليه ووجب الرفع انه مبتدأ خبره قولهم على البقر اي الكلاب مرتوكة
او مرسلة على البقر او نحوه مما يقتضيه المقام وفيه حذف المتعلق الخاص لكنه سائغ
لتوسعهم في الأمثال مالا يتوسعون في غيرها ورواية المثل بهذا اللفظ هو
الكثير المشهور الشائع وعند الخليل وابنه دريد وغيرهما ان منهم من يقول الكلاب
على البقر بالراء المهملة بدل اللام منه كلاب والكلار بضمها الأصيد وأثار بها
للزراعة قال شارح الأصل كراب الأصيد مرتطم اي حرثا الأصيد وأثار بها
على البقر قال فترفع الكلار على هذا الوجه بالابتداء وعلى البقر في موضع الخبر وظاهره
انه لا يجوز النصب على هذا الوجه وصرح به غيره وعندي ان النصب لا يمتنع
ايضا بتقدير فعل مناسب للمقام نحو اجعل الكلار اي الأصيد واثار بها على البقر
او واجب الكلار او غير ذلك مما يقتضيه المقام وتستقيم به المعنى كما لا يخفى
اذ كل منها مثل غير مثل فيه ما يخص به لا سيما اذا ثبتت
الرواية بوجهين منها كما هو الظاهر منه قول المجد وقولهم الكلاب أذا الكلار
على البقر نصبوا اي ارسلوا على البقر الوحشية ومعناه مثل امرؤ ما وضعه
وسئله في الصحاح وغيره وهو غير معنوي لا تعلق له بالفاظ المثل كما لا يخفى

والمثل

والمثل يضرب في قلة عناية الرجل واهتمامه بشأن صاحبه واصله ان يخلى
بينه الكلاب وبين البقر الوحشية كما اشار اليه في الشرح والله اعلم. قوله

وذلك الأتان عندي أصعه ... منه علة لعلة لتحمه
لا نطنب في الميل ... وفي مجاري الماء والسيول

أقول لفظ المثل عند ابي عبيد أحمه منه جلية وكذلك اورده أهل الأمثال
كأبي العباس وأحمد أتم تفضيل منه حمد كفرح وكرم اذا فسد عقله وضعف
ولم يضبط أموره ولا عرف مصالحه منه مفاسده ولا منافعه منه مضاره فهو أحمد
فان قلت صرح أهل العربية بان الفعل اذا كان الوصف منه على فعل نحو احمد واجهه
واسهل وما اشبهه امتنع صوغ اسم التفضيل منه وكذلك بنيتا التعجب
وأحمد من هذا القبيل فكيف استعمل منه اسم التفضيل قلت هو وان كان كذلك
لكنهم توسعوا في الأفعال الدالة على الحمد وبنوا منها اسم التفضيل وفعلي التعجب
حملا على معنى الجهل الذي هو الأصل فربما قالوا ما أحمقه وهو أحمق منه
رجلة وما أنوكه وهو أنوك منه رجلة وكذلك حمقان صوغ ابنية التفضيل
والتعجب من الفعل الدال على الحمد بما يحكم فيه بالقياس قال في التعجب الآتية

وفعل غير قابل ان لم يصر ... فبادئ تعجب منه اغتفر
كذاك ذو افعل وصفا مؤنثه ... جهد كمثل الهوج وأرعنا

قال في شرحه واشرت بقولي مؤنثه جهد الى نحو جهد زيد أحمد وهذا هوج زيد أهوج
ورعن زيد أرعن وقول زيد فانه يقال في التعجب منه ما أحمقه وما اهوجه
وما ارعنه وما انوكه حملا على ما أجهله لتقاربها في المعنى قال وغير ذلك مما يدل
على فاعله بافعل لا تعجب منه الا بأشد واشد دوما جرى مجراهما قال وليستوى
في ذلك افعال بالصوب كأول وعمى وأفعال غير العيوب كالحمق والخرق وذلك وقال
في افعل التفضيل (وصوغه مما افعل الفعل اطرد. ومنه سيبه حمقا ايضا ورد)
واوما فيه الى ما قدمه في التعجب وهو صريح في ان ذلك لا يختص بالرجلة بكسر
ما نظا للعلة الحمقاء والى نقيضها اوما بقوله لعلة اي حالة كون رجلة
موضوعة او اسما لا لعلة التحمه اي تحجه حمقاء والعلة بالفتح واحدة